

إشكالية تكريس فكرة النظام العام في السوشل ميديا لدى صانعي المحتوى

The problem of dedicating the idea of public order in Social Media to content makers

الباحثة بوخميس أحلام⁽¹⁾

مختبر الدستور الجزائري والدراسات القانونية الاستشرافية

جامعة الإخوة منتوري – قسنطينة 1 (الجزائر)

ahlam.boukhmis@doc.umc.edu.dz

تاريخ النشر	تاريخ القبول:	تاريخ الارسال:
10 أكتوبر 2024	31 أوت 2024	15 أفريل 2024

الملخص:

أثرت الثورة التكنولوجية في الآونة الأخيرة على جميع المجالات، ولعل التأثير البارز لها مس النظام العام بالدولة فأدخل عليه جملة من المفاهيم الجديدة أبرزها الذوق العام، نظرا لما يتم عرضه في السوشل ميديا من قبل صناع المحتوى الذين أقل ما يقال عن المحتوى الذي يتم عرضه والذي يحظى بإعجاب ومشاهدة أرقام مهولة من المتابعين تصل لحد الملايين، أنه يחדش في كثير من الأحيان الحياء العام وهذا يندرج ضمن الآداب العامة والذوق العام، فكان من الضروري أن تسعى الدولة لضبط هذه المسألة تضاديا لوقوع انحرافات خطيرة من متابعي صناع المحتوى، من خلال تدابير احترازية تضمن الحفاظ على النظام العام في السوشل ميديا من خلال اتخاذ التدابير اللازمة.

الكلمات المفتاحية: النظام العام، السوشل ميديا، صناع المحتوى.

Abstract :

The recent revolution has had an impact on all areas of technology. Perhaps it has a significant impact on public order in the State, introducing a number of new concepts, most notably public taste. Due to what is shown in social Media by content makers who are the least told about the content that it has displayed and which is admired and watch impressive numbers of followers reach the threshold of millions public morals and public taste, " It was necessary for the State to seek to control this issue in order to avoid serious deviations from the content makers' followers. public order ", through precautionary measures that ensure the maintenance of public order in Sushil Media by taking the necessary measures.

key words : Public Order, Social Media, Content Makers.



مقدمة :

باتت تشكل الميديا الجديد عنصرًا حيويًا ومخطط استراتيجي في تغيير نمط تفكير الشباب، حيث انتشر في الآونة الأخيرة ما يعرف بالمؤثرين وصناع المحتوى الرقمي في مجالات واتجاهات متعددة، فكل منشئ محتوى في أي حقل كان يستخدم أسلوبًا معينًا لعرض الفكرة وإيصال الرسالة للجمهور المستهدف، ومما لا شك أن الفئة المستهدفة فئة الشباب والمراهقين تكون هذه الأخيرة تعتبر وسائل التواصل الاجتماعي جزء لا يتجزأ من الحياة اليومية التي يستحيل بأي شكل كان ممارسة شؤون الحياة من دونها، وبالتالي نلاحظ أن الميديا الجديد ساهمت من خلال صانعي المحتوى والمؤثرين في خلق ثقافة الشهرة المطلقة على حساب الحياة الشخصية التي تنعكس حتما على هدم القيم الاجتماعية والمبادئ الأخلاقية وكذا تغيير المفاهيم والتوجهات الفكرية والفلسفية.

تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في إثارة مسألة تأثير صناع المحتوى الرقمي على عقول الشباب بحيث انتشرت ظاهرة الشعور بعدم الرضا حيال نمط الحياة الاجتماعية مقارنة مع ما يبديه المؤثرين وصناع المحتوى من حياة الرفاهية ومستوى المعيشة، مما دفع بغالبية الشباب والمراهقين وحتى صغار السن بتدبير من أوليائهم بالتلوج الى منصات التواصل الاجتماعي بغية الشهرة والحصول على المال، وذلك بمشاركة حياتهم الشخصية أو نشر مواضيع وأفكار لا تفيد المجتمع ولا الفرد تحت ستار ما يسمى بصناعة محتوى، ونظرا لحرية الطرح الواسعة على مستوى مواقع التواصل الاجتماعي أصبح المحتوى الرقمي بين الإفادة والتفاهة، فالآلاف من صناع التفاهة تصدروا تلك المواقع ويحصلون الملايين من المشاهدات على خلاف القنوات التعليمية التي مشاهداتها لا تتخطى الآلاف ذلك نتيجة الغطاء السلبي الذي اخترق تفكير الشباب، ومن جهة ثانية يتبين أن صراعات المنتشرة والجرائم المرتبكة في حق المؤثرين والصناع المحتوى فيما بينهم أصبحت تشكل عامل الشهرة.

على ضوء هذه الدراسة تطرح إشكالية التالية: الى أي مدى يمكن ضبط محتوى السوشل ميديا على النحو الذي يضمن الحفاظ على النظام العام والآداب العامة بمفهومها الحديث التكنولوجي؟

وللاجابة عن الإشكالية أعلاه تقتضي بالضرورة اتباع المنهج الوصفي والخطة المبينة

أدناه:

المبحث الأول: النظام العام في السوشل ميديا- مفهوم كلاسيكي بأغراض جديدة.

المبحث الثاني: عوامل انعكاس ثقافة السوشل ميديا على الذوق العام.

المبحث الأول: النظام العام في السوشل ميديا - مفهوم كلاسيكي بأغراض جديدة

سيتم التطرق في هذا المبحث الى مفهوم النظام العام في السوشل ميديا (المطلب الأول)، والأغراض الحديثة للنظام العام في السوشل ميديا (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم النظام العام في السوشل ميديا

إن غزو الثورة التكنولوجية في حياة الفرد الاجتماعية غيرت العديد من المضامين لا سيما النظام العام، حيث توسع مفهوم النظام العام أكثر من السابق في الوسط الرقمي، وانتقل من مفهومه الكلاسيكي الى المفهوم الحديث عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وهو ما زاد إشكالية تحديد مفهوم النظام العام في منصات التواصل الاجتماعي وعلاقته بمشاهير الميديا الجديدة أو كما يطلق على تسميتهم بصناع المحتوى، وعليه سنتولى في إطار هذا المطلب تعريف النظام العام الكلاسيكي (الفرع الأول)، وتعريف مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقته بصناع المحتوى (الفرع الثاني)، وتعريف النظام العام في مواقع التواصل الاجتماعي (الفرع الثالث).

الفرع الأول: تعريف النظام العام الكلاسيكي

تعد فكرة النظام العام فكرة مرنة واسعة لا يمكن حصر مفهومها وذلك راجع لنسبية الفكرة وعدم وجود تعريف جامع لها ناهيك عن اختلاف التطبيقات المتعلقة بها، فقد وردت عنها تعريفات فقهية وأخرى تشريعية وأخرى قضائية، وبهذه المناسبة عرف عبد الرزاق الصنهوري النظام العام على أنه تلك القواعد التي تهدف الى تحقيق المصلحة العامة التي تعلو على مصلحة الأفراد، والتي ينبغي مراعاتها أو الاتفاق على مناهضتها¹ واعتبر عبد الله العتيبي النظام العام مجموعة من الإجراءات والأحكام الموضوعية لحماية المجتمع وتحقيق النفع العام له في الدنيا والآخرة والتي لا يجوز لأحد مخالفتها أو إسقاطها أو تعديلها أو الاتفاق على مخالفتها،² ومن المنظور القضاء تنجد أن القضاء الجزائري تدخل بموجب قرار قضائي في سنة 1982 وعرف النظام العام أنه مجموعة القواعد اللازمة لحماية السلم الاجتماعي والواجب توافرها كي يستطيع كل ساكن ممارسة حقوقه السياسية عبر التراب الوطني في إطار حقوقه المشروعة³، أما عن موقف التشريع بخصوص مفهوم النظام العام عموما نجده لم يتناول هذه النقطة لكنه أشار الى فكره النظام العام في الكثير من المحطات والمواضع القانونية، حيث اعتبر المشرع الجزائري النظام العام أحد الشروط أو الضوابط القانونية التي يتعين توافرها عند تطبيق جملة من المسائل القانونية لاسيما العقود والالتزامات حيث ورد على سبيل المثال في الشريعة العامة المادة 97 والمادة 93 أنه يترتب البطلان المطلق جزاء مخالفة إحدى أركان العقد (المحل والسبب) لمقتضيات النظام العام والآداب العامة، وقد أكد ذلك في العديد من المواطن القانونية.⁴

فيبدو جليا أن فكره النظام العام فكره قائمة على عناصر وأسس ومعايير تختلف باختلاف الفكر والنهج السائد في المجتمع، لذلك تعددت التعاريف الخاصة بالنظام العام من جانب الفقه والقضاء والتشريع، لكن يلاحظ أن جلها يهدف الى تحقيق الاستقرار وضمان الأمن الاجتماعي بكل مقاييسه، وبلوغ أرقى مراتب مصالحه الحيوية والجهوية.⁵ والجدير بالتنويه أن التشريع الجزائري فعلا اعتبر فكره النظام العام والآداب العامة من المسائل الجوهرية التي لا بد من مراعاتها عند تنفيذ الالتزامات المدنية لكن لم يحدد طبيعة المواضيع التي تمثل النظام العام.

الفرع الثاني: تعريف مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقتها بصانعي المحتوى

حققت مواقع التواصل الاجتماعي قفزه نوعية في مجال التواصل وتبادل الملفات والصور والفيديوهات، وإنشاء المدونات الالكترونية وإجراء المحادثات الفورية وإرسال الرسائل النصية والصوتية، ونتيجة لما تقدمه منصات التواصل الاجتماعي من خدمات أصبحت تمثل الوسيلة الأساسية لمتابعة الأخبار والأحداث والمعلومات الفورية ومختلف التطورات الماسة بالجانب الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، حيث شكلت نمطا حديثا من أنماط التواصل الاجتماعي ووسيطا اجتماعيا فرض نفسه بقوة في الحياة الاجتماعية.

يقصد بمواقع التواصل الاجتماعي برنامج يستخدم لبناء مجتمعات على شبكة الأنترنت أين يمكن للأفراد أن يتصلوا ببعضهم البعض لأغراض متنوعة،⁶ مما يعني أن شبكة الأنترنت والثورة التكنولوجية في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال أنشأت للفرد حياة افتراضية يتم ممارستها عن طريق وسيلة تعرف بوسائل التواصل الاجتماعي الى جانب الحياة الواقعية الملموسة المحسوسة، ومن أشهر هذه البرامج التي حققت شعبية في توطيد العلاقات الاجتماعية موقع الفيس بوك "face book" والتويتر "twitter" ولينكدن "linckdin"، وكذلك توجد شبكات مشاركة الوسائط كاليوتوب أو الأنستغرام، حيث يستخدم الأفراد هذه الأخيرة قصد مشاركة محتوى معين مع متابعيهم أو المستخدمين لهذه التطبيقات، ونظرا لتنامي قدرات منصات التواصل وتطورها السريع جعلها تلعب دورا رئيسيا في بناء مجتمع متحضر متقدم ينمو بنمو المعارف والمعلومات المتكاثرة في البيئة الافتراضية، أو تكوين شباب هش لا يراعي القيم الأخلاقية ولا يعترف بالمبادئ الاجتماعية الراقية، والعللة في ذلك أن ما يتم عرضه على مختلف صفحات الفيس بوك أو المحتويات المؤثرة والفاعلة على الأنستغرام أو الفيديوهات المنتشرة على اليوتوب كلها أضحت تساهم في تربية النشء وتفعيل طاقاتهم وتنمية قدراتهم ومواهبهم، ودليل ذلك أن المستهلك الالكتروني يقضي أوقات طويلة في مواقع التواصل الاجتماعي بعيدا عن الحياة

الواقعية مع أفراد الأسرة أو الأصدقاء أو ممارسة الأنشطة الرياضية في أوقات الفراغ، وعلى هذا النحو فرضت مواقع التواصل الاجتماعي واقعا جديدا يؤمن به الشباب والجيل الصاعد⁷ وبالمناسبة إذا كان لمنصات التواصل الاجتماعي دورا حاسما في تغيير بنية الحياة الاجتماعية ونمط المعيشة، وتغير التوجه الفكري لدى غالبية الشباب، نتيجة لما يعرض على شاشة الهاتف وجهاز الحاسوب من مغريات تدفع بالمستهلك الإلكتروني بالولوج الى منصات التواصل الاجتماعي لاشعوريا، فما بالك بما يصنعه مؤثري السوشل ميديا على تطبيق الأنستغرام والتيك توك واليوتوب، ومما لا شك أن هذه المواقع ساعدت صناع المحتوى على تقديم محتويات دون الأخذ بمعايير أو ضوابط تنظم عملية صناعة محتوى محترم وقيم يفيد المجتمع جمعاء، فمنها محتويات تفيد أبناء المجتمع، لكن أغلبها ما يحطم ويفسد منظومة القيم الاجتماعية، تبعا لذلك يمكن القول أن المساس بإحدى عناصر القيم الاجتماعية، يؤدي حتما المساس بأسس النظام العام والآداب العامة وبالمفهوم القانوني أن السلوكات الشائعة في منصات التواصل الاجتماعي والتي أصبحت سلوكات معتادة وعرفية من شأنها أن تدق ناقوس الخطر في تنشئة مجتمع هش فبهذا الصدد كنا أمام جريمة المساس بالحق العام في العالم الافتراضي أشخاصها مؤسسي الشركات الكبرى بالدرجة الأولى وصانعي المحتوى والمؤثرين، وعليه يلزم الأخذ بعين الاعتبار طبيعة المحتوى الرقمي الفاعل والداعم في الميديا الجديدة ومدى تأثيره على الوسط الاجتماعي على جميع طبقاته.

الفرع الثالث: تعريف النظام العام في مواقع التواصل الاجتماعي

يعرف النظام العام بمفهومه الكلاسيكي على أنه جملة من الضوابط والتدابير الاحترازية التي تتخذها سلطات الضبط الإداري للحفاظ على الأمن العام والصحة العامة والسكينة العامة⁸، غير أن هذا المفهوم توسع لدرجة أنه دخل في الواقع الافتراضي فأصبح الأفراد بحاجة ماسة في حماية حقيقية واحترافية، للحفاظ على الأمن العام المعلوماتي والافتراضي في جميع المجالات وكذا الصحة العامة الافتراضية والسكينة العامة الافتراضية خاصة بالنسبة للأفراد الذين يقطنون في مدن ذكية تعتمد في أبسط شؤون حياتها على الواقع الافتراضي، ومن هنا يتحتم أن تكون معطياتهم وبياناتهم الشخصية بيد منصات رقمية وتطبيقات ذكية، والامر لا يثير اشكالا بالنسبة للأفراد العاديين بقدر ما يتعلق بصناع المحتوى أو كما يطلق على تسميتهم بالمؤثرين الذي يعدون في حكم مشاهير المحتوى الرقمي، ففي هذا الصدد المسألة تحتاج الى تدابير خاصة للحفاظ على النظام العام ذلك لأن تأثيرهم يقع ليس على فرد بعينه أو مجموعة بعينها بل يشمل عددا معتبرا من الأفراد يصل الى الملايين ولا يقتصر على الحدود الإقليمية للدولة فقط بل يمتد تأثيرهم ليكون عابرا للحدود، ومن هذا المنطلق يمكن تعريف

النظام العام في السوشل ميديا على أنه تلك القواعد التي تشكل سياسة الخصوصية في الواقع الافتراضي والتي ينبغي الحفاظ عليها في مواقع التواصل الاجتماعي، وتسعى للحفاظ على الخصوص الأمن العام المعلوماتي والآداب العامة.

المطلب الثاني: أغراض النظام العام في السوشل ميديا

إن أغراض النظام العام في مواقع التواصل الاجتماعي لدى صناع المحتوى تختلف اختلافاً كثيراً عن الأغراض الكلاسيكية المعروفة سابقاً، وعلى هذا الأساس سيتم التعرف على الأغراض الكلاسيكية في الفرع الأول والأغراض الحديثة في الواقع الافتراضي عامة ومواقع التواصل الاجتماعي خاصة في الفرع الثاني.

الفرع الأول: أغراض الضبط الإداري الكلاسيكية

تتعدد أغراض الضبط الإداري الكلاسيكية لتشمل الأمن العام والسكينة العامة والصحة العامة والآداب العامة والرونق والجمال، وكلها تم الاتفاق على أنها أغراض تسعى الدولة للحفاظ عليها حفاظاً على النظام العام من خلال اتخاذ تدابير وقائية احترازية تم ضبطها بموجب نصوص تشريعية وتنظيمية على حسب المجال أو التخصص الذي يخص سلطات الضبط وهي على التوالي:

أولاً - الأمن العام:

يقصد بالنظام العام أو السلامة العامة إحدى مظاهر النظام العام في مجال الضبط الإداري، ليسود الأمن والأمان على حياة الفرد وعلى ماله وأهله وممتلكاته من خطر الاعتداء،⁹ وتحقيقاً لهذا الهدف في الظروف العادية والاستثنائية، تقع مسؤولية الإدارة في توفير الإمكانيات البشرية والمؤسسية والآلية، فضلاً عن اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير الوقائية لمواجهة مختلف الأخطار الواقعة أو المحتملة الوقوع،¹⁰ كما هو الحال بالنسبة لدور البلدية والولاية وفقاً للقانون 11 - 10، والقانون 12 - 07، كجهة ضبط إداري محلي أن تتخذ التدابير الاحترازية اللازمة لصيانة وحماية الأمن من خلال تنظيم الاجتماعات والسهر على تنظيم مظاهرات عمومية سلمية.

ثانياً - الصحة العامة:

من أهم المسؤوليات التي تقع على عاتق السلطة العامة الحفاظ على صحة أفراد المجتمع من خطر الأمراض بمقاومة الأسباب من بينها المحافظة على سلامة مياه الشرب، والحفاظ على نظافة البيئة ومراقبة صلاحية الأطعمة المعدة للبيع، ومكافحة الأوبئة والأمراض المعدية،¹¹ وقد ازداد اهتمام السلطة العامة بالحفاظ على النظام العام في مظهر الصحة العامة خصوصاً في الفترات الأخيرة التي عرفت انتشاراً واسعاً للأمراض والأوبئة المعدية إن لم نقل قاتلة، فعلى

سبيل المثال اتخذت كافة دول العالم ومنها الجزائر جملة من الإجراءات والتدابير منها وقائية وأخرى علاقية قصد تفادي نقل وباء الكوفيد 19 في السنوات الفارطة، حيث بدا ذلك من خلال غلق رحلات السفر ما بين الدول وفرض الحجر الصحي، والزام تدابير التباعد الجسدي وغيرها من الإجراءات الهادفة لحماية أفراد المجتمع من الوباء القاتل.

ثالثا - السكنية العامة :

إن الخلوة ولهدوء من المظهر التقليدي للنظام العام الذي يبدو في فكره السكنية العامة، حيث يقصد بالسكنية العامة العنصر الأساسي أو الهدف المبتغى تحقيقه من قبل سلطات الضبط الإداري منعا كل السلوكيات التي من شأنها أن تجعل حياة الفرد في فوضى وضوضاء، فمن حق الفرد أن يعيش في سكنية وراحة بعيد عن المضايقات الخارجية والضجيج المزعج، ولتحقيق ذلك لا بد من سلطات الضبط أن تحدد طبيعة المضايقات المقبولة في النهار أو الليل والمضايقات الغير المقبولة في أوقات وأماكن معينة وذلك تطبيقا لما هو منظم في المرسوم التنفيذي 93-184.¹²

رابعا - الآداب العامة :

تمثل الآداب العامة جزء من النظام العام في قانون كل دولة، حيث تأتي أهمية الآداب العامة في محافظتها على المجتمع والحد من انحلاله، وإن كانت المفاهيم بين النظام العام والآداب العامة تختلف فالمقاصد تشترك في احترام القيم الأخلاقية البناءة لمجتمع نافع، والأكثر من ذلك أن الهدف الموحد بينهما هو تفضيل مصلحة المجتمع على مصلحة الفرد بمعنى المصلحة العامة على المصلحة الخاصة ضمانا للتعايش وتحقيق السلم المدني.¹³

خامسا - الرونق والجمال :

الجمال العمراني يشكل أرقى وأسمى عناصر النظام العام، مما ينعكس إيجابا على حماية البيئة العمرانية في إطار التنمية المستدامة من جهة، ومن جهة ثانية يعتبر الرونق والجمال العمراني المرآة العاكسة لمستوى التطور الحضاري للدولة، لذا يتحتم على سلطات الضبط العمراني التطبيق الفعلي لقواعد التهيئة والتعمير ومحاولة تفادي الخروقات الماسة بالبيئة وتنميتها المستدامة.¹⁴

والجدير بالذكر فيما يخص هذه الأغراض أن عملية الحفاظ عليها تكون محدودة ضمن النطاق الإقليمي للدولة، وفي إطار التشريع والتنظيم المعمول بهما هما النصوص والنافذ بالدولة فقط لا غير، لذا في سبيل الحفاظ على أغراض النظام العام الكلاسيكية والسالفة الذكر يتم اتخاذ تدابير محددة كالعلق الإداري والحجر الصحي والمنع من السفر وسحب الرخص وإلغاء الاعتماد وغيرها من التدابير المحسوسة الملموسة.

الفرع الثاني: أغراض الضبط الإداري الافتراضية الحديثة

اتسعت غايات الضبط الإداري التقليدية لتشمل أغراض وأهداف حديثة تتماشى والمستجدات الماسة بالدولة عموما والحياء الاجتماعية خصوصا، وعلى هذا الأساس تتجلى أغراض الضبط الإداري الافتراضية في شكلها الحديث بالأمن العام السيبراني المعلوماتي والآداب العامة الافتراضية، ويمكن تعريفها على النحو التالي:

أولا - الأمن العام السيبراني:

يعتبر مفهوم الأمن الاجتماعي مفهوم ديناميكي لا يمكن تحقيقه بكبسة زر أو جرد قلم، بل هو مسألة تخضع لقوانين التغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، فهذا يدل على أن الأمن الاجتماعي متعدد الأبعاد، وتحقيقه يعد تحقق الأمن والطمأنينة والاستقرار النفسي والاكتفاء المادي لأفراد المجتمع من حاجات غذائية وصحية وترفيهية،¹⁵ فللوهلة الأولى كان يبدو أن الأمن الاجتماعي مرتبط بالسلام المدني والتعايش والاستقرار في شتى جوانبه، لكن عند غزو الوسائل الالكترونية والتطبيقات الذكية حياتنا الاجتماعية واليومية، وكذا في ظل التوجه الدولي نحو الحكومة الالكترونية أصبحت قضية الأمن المعلوماتي السيبراني من التحديات الكبرى على الصعيد الدولي والإقليمي، وعلى هذا النحو فقد أصبح يشكل الأمن المعلوماتي السيبراني ركن من الأركان الجوهرية ضمن المنظومة الأمنية المعاصرة،¹⁶ حيث يمكن تعريف الأمن السيبراني انطلاقا من أهدافه بأنه النشاط الذي يؤمن حماية الموارد البشرية والمالية، المرتبطة بتقنيات الاعلام والاتصال، ويضمن إمكانات الحد من الأضرار والخسائر التي تترتب حال تحقق المخاطر والتهديدات، كما أنه يعيد إعادة الحال الى ما كان عليه قبل وقوع الحادثة بأسرع وقت ومعالجة الأضرار أو العطب دون أن تتحول تلك الأضرار الى خسائر دائمة،¹⁷ بناءً على ما جاء في التعريف أن الأهداف المسطرة للنظام العام في صورته الحديثة تكمن في اتخاذ مجموعة من الأدوات والسياسات والمفاهيم الأمنية والضمانات الأمنية والمبادئ التوجيهية من المخاطر المحدقة بالمعلومات ومعالجتها والإجراءات والاستعانة بأفضل الممارسة وضمان التقنيات التي يمكن استخدامها لحماية البيئة الالكترونية وتنظيم أصول المستخدم،¹⁸ تكلف بهاته المهام جهات أو مؤسسات معنية بالحفاظ على الخصوصية المعلوماتية بما يحقق الأمن السيبراني في البيئة الافتراضية، لاسيما في ذلك الدرك الوطني والمديرية العامة للأمن الوطني، كجهاز أمني داخلي متخصص بمتابعة الجرائم الالكترونية التي تهدد حياة الفرد عامة واستقرار المجتمع خاصة في البيئة الرقمية، ونتيجة لتنامي الاعتداء على حياة الفرد بأشكال مختلفة استفحل المشرع الجزائري كغيره من تشريعات الدول الأخرى في انشاء مؤسسات أكثر تخصصا وتعمقا في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال، حيث أنشأت الهيئة الوطنية للوقاية من تكنولوجيا الاعلام

والاتصال ومكافحتها في سنة 2009 بموجب القانون 09-04، وتلتها بعد ذلك عدة هيئات من بينها السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي بموجب القانون 18-07، وكذا المنظومة الوطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية وفقا للقانون 20-05.

فحسب التوجه الحديث وتكريسا لسياسة الرقمنة التي انتهجتها الدولة في أغلب قطاعاتها رغبة منها بالنهوض وتحقيق مساعي اجتماعية واقتصادية وسياسية بأسلوب جديد، ناهيك عن تأثير منصات التواصل الاجتماعي على حياة الفرد، حيث أصبحت مختلف البيانات والمعطيات ذات الطابع الشخصي مخزنة في ذاكرة الحاسوب أو على مستوى قاعدة البيانات لدى الشركات التجارية الضخمة صاحبة المنصات الرقمية والمواقع الالكترونية محل تهديد لهجمات سيبرانية، لذا استدعت الضرورة الملحة لسن قوانين وتنظيمات تحكم البنى التحتية المعلوماتية، وفي المقابل توفير مؤهلات بشرية وتقنية تعمل على مواجهة الانتهاكات السريعة في الوسط الرقمي، فمن هذا المنطلق بات الأمن السيبراني المعلوماتي يمثل عنصر من عناصر النظام العام المعاصر، والهيئات المستحدثة في سبيل الحفاظ على الأمن المعلوماتي تعد من قبيل سلطات الضبط الإداري في المجال الافتراضي وهو نفسه الهدف المراد تجسيده حتى لا تتعثر الحياة الافتراضية الاجتماعية بالجرائم التي يصعب استدراكها من ناحية وشل الاستقرار الوطني من ناحية ثانية.

ثانيا - الآداب العامة الافتراضية :

من المفروض أن الآداب العامة الافتراضية هي نفسها الآداب العامة في الحياة الواقعية، فالاختلاف المحتمل بينهما واقع حول الوسيلة أو الأداة التي تساهم في نشر ما يزيد من ثقافة الشعوب وتحضر الأمم وتطور الفكر، ودعم القيم الأخلاقية وترسيخ المبادئ الاجتماعية في الوعي الاجتماعي لدى الشباب من عدمه، وهذا مقاده أن الحفاظ على الأخلاق والآداب العامة أمر يحمي المجتمع من التفكك الأخلاقي، فمن البديهيات والمسلمات التي لا خلاف بشأنها والضروري إلوانها اهتماما من خلال فرض رقابة صارمة على سلوك الأفراد حول ما يطرح من أفكار وسلوكات وعادات في الفضاء العمومي الافتراضي، ولما لها من تأثير على حياة الفرد خصوصا الشباب والمراهقين، وذلك طبعا راجع للانفتاح الحادث الآن بسبب سيطرته السوشل ميديا على حياتنا وتشكيلها الوعي الجماعي للأفراد، فيمكن القول أن عصر الرقمنة ومنصات التواصل غدت بفتة كبيرة من الشباب صناع محتوى ومؤثرين على الفئة المتبقية، ومما لاشك صناع المحتوى الرقمي لا يملكون القدر الكافي من الوعي بين ما يدخل ضمن حيز الحياة العامة وحيز الحياة الخاصة، وما يعتبر من قبيل النظام العام وما يخرج عن فكرة النظام العام والآداب العامة، بالإضافة الى افتقار فكرهم الذهني عن مدى مسؤولية مضمون المحتوى المقدم للجمهور.

هذا ما يزيد الاشكال تفاقمًا خصوصًا أن الحيز العام لا توجد لائحة تقرر السلوك المقبول فيه، لذا يلزم أن يكون وعي حقيقي لدى الأفراد بأهمية مراجعة القيم السلوكية اتجاه معيشتهم للسوشل ميديا والعالم الافتراضي، فالثوابت الأخلاقية والاجتماعية أمر في غاية الخطورة نحو بناء مجتمع في إطار تحدده ضوابط قانونية وأعراف مجتمعية، لأن ببساطة عند اختلاف بعض الأفراد مع قيم مجموعتهم، فإنه يحق لهم اتباع السلوك الذي يرونه صحيحًا مدام هذا السلوك لا يخرق القانون، فالمعيار الفاصل في هذه المسألة هو القانون الذي يلزم الجميع على تطبيقه واحترامه على خلاف القيم الأخلاقية السائدة التي هي ملزمة للذين يؤمنون بها.¹⁹

وما يجب التنويه إليه أن المحافظة على هذا الصنف من الأغراض جد صعب خاصة وأنه عابر للحدود، كما أن صناع المحتوى ليسوا مقيدين بأي ضابط أو قيود قانونية تحدد نوعية المحتوى الذي يتم عرضه للجمهور فمنهم من يقوم باختراق خصوصية غيره من الأفراد مقابل الحصول على الدعم وارتفاع نسبة المشاهدات على الرغم من تمتعهم بضمانة دستورية تقضي بحماية الحق في خصوصياتهم، ومنهم من ينشر محتوى محل بالآداب العامة يكون عابر للحدود الجغرافية، ومنهم من ينشر محتوى يكون مساسًا صارخًا للأمن العام المعلوماتي الذي يدخل ضمن سياسة الخصوصية لمؤسسات الدولة.

ونظرًا لخصوصية هذه الأغراض ينبغي اتخاذ تدابير خاصة في سبيل حمايتها أو الحفاظ عليها كحجب صفحات المؤثرين أو غلقها أو فرض غرامات مالية عن كل محتوى ماس بالأمن العام الافتراضي أو الآداب العامة الافتراضية، ففي واقع الأمر لا يمكن اتخاذ هذه التدابير إلا بموافقة المواقع التي تم النشر فيها وهي تعود للشركات الضخمة.

المبحث الثاني: عوامل انعكاس ثقافة السوشل ميديا على الذوق العام

سيتم تناول في إطار هذا المبحث مدى تأثير الشباب بمحتوى مؤثري السوشل ميديا (المطلب الأول)، وغياب القيود القانونية الضابطة لصناعة المحتوى (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تأثير الشباب بمحتوى مؤثري السوشل ميديا

إن تقدير نجاح حياة الفرد باقتت قدر على حسب عدد اللايكات والمشاهدات والمشاركات في مختلف منصات التواصل الاجتماعي، حيث أصبح الانتقال من الحياة العادية البسيطة الى حياة الشهرة والرفاهية سهل ويسير مرتبط بمجرد انشاء محتوى رقمي ينشط بصفة دائمة ومستمره بغض النظر عن طبيعة المحتوى المنشور، فالغايات والأهداف تتحدد بالشهرة وكسب لقب صانع محتوى متميز، وكذا الرغبة في الثراء الفاحش من وراء التفاعل في الفيديوهات والصور المنشورة من قبل المتابعين، لعل هذه العوامل المؤثرة تنعكس بالسلب على الذوق العام.

وبناءً على ذلك سوف نتطرق لمظاهر التأثير بمحتوى مؤثري السوشل ميديا (الفرع الأول)، انعكاسات التأثير بمحتوى مؤثري السوشل ميديا على المجتمع (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مظاهر التأثير بمحتوى مؤثري السوشل ميديا

أولا - الرغبة في الشهرة السريعة:

أصبح عدد مشاهير الميديا الجديدة لا تعد ولا تحصى، فالأمور لم تعد عليه كما كان في السابق مقتصره على الفنانين والمذيعين واللاعبين الرياضيين، والسبب في ذلك يرجع لسهولة الشهرة وسرعتها على مستوى مواقع التواصل الاجتماعي، فكل من يود الحصول على الشهرة عليه عمل حساب على أي موقع وصناعة محتوى ومحاولة التقرب من ميولات المتابعين وإثارة قلوبهم وجذب انتباههم.

ما يعاب على الميديا الجديدة أنها فتحت المجال للجميع ليكون مشهورا، فالجمهور المتابع يعطي قيمة وشأنا لشخصيات يصح القول انها لا تستحق الشهرة لضعف ورداءة ما يقدمه أو حداثة وجودهم في الميدان، والمؤكد أن الشهرة في منصات التواصل الاجتماعي لا تخضع لمعايير أو ضوابط لذا كان اقبال الشباب على هذا النشاط دون الأخذ بعين الاعتبار طبيعة المحتوى المقدم بقدر الرغبة في الشهرة السريعة قصد الانتفاع من امتيازات المحتوى الرقمي.²⁰

ثانيا - الرغبة في الشراء الفاحش:

أصبح الفضاء العمومي الرقمي يعرض على المستهلك الالكتروني عروض عمل بأرباح باهضة لا مجال للمقارنة بينها وبين النشاطات التي يقوم بها الفرد في الحياة الواقعية، وهذا المعنى يفيد أن منصات التواصل الاجتماعي أضحت بابا لتحقيق مكاسب خيالية لشخصيات تطرح موضوعات دون قيمة حقيقية، حيث يمنح لصانعي المحتوى الذي يملك عدد معتبر من المشتركين فرص التسويق والدعاية الالكترونية لمنتجات صحية غذائية، تجميلية، سلع وخدمات مقابل الحصول على مبالغ مالية و/ أو كمية من المنتجات على حسب الاتفاق بين المسوق الالكتروني وصاحب المنتج، وقد فاق الوضع عن مجرد التسويق بل امتد لمنح فرص التمثيل لصناع المحتوى دون الخبرة في مجال الفن ولا من ذوي أصحاب التخصص، فضلا عن أن شركات مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الالكترونية تدفع مبالغ مالية على المنشورات الفاعلة، ومثال ذلك مقاطع الفيديو على اليوتيوب، حيث ارتفع الدخل من 420 دولار سنة 2004 الى 6700 دولار في 2019، وارتفعت قيمة المنشور على الفيس بوك من ثمانية دولارات عام 2004 الى 395 دولار سنة 2019، وكذلك قيمة التغريد في التويتر من 29 دولار سنة 2014 الى 422 دولار عام 2019، وكذلك الأمر بالنسبة للصورة ذات شركة راعية على الأنستغرام من 134 دولار في 2004 الى 1642 دولار في 2019.²¹

الفرع الثاني: انعكاسات التأثير بمحتوى مؤثري السوشل ميديا على المجتمع

إن الفهم الخاص بثقافة السوشل ميديا وسوء استغلال تكنولوجيا الاعلام والاتصال يؤدي حتما الى ترك آثار سلبية يصعب تداركها خصوصا أن العالم الافتراضي عابر للحدود، فمن هذا المنطلق يتجلى انعكاس الميديا الجديدة على المجتمع في:

- نشوء جيل منعدم الوعي، حياته مليئة سوى بالمظاهر والضبركة، خالية من المبادئ والأعراف الاجتماعية.

- تنوع المخاطر التي يتعرض لها القصر من تهديد واستفزاز وتنمر وقذف وانتهاك الخصوصية الشخصية، نتيجة لعدم دراية هذا الأخير بما يخفيه العالم الأرق من ظلام، وكذلك سهولة التلاعب به واستغلال مشاعره وكسب ثقته.²²

- إصابة الأطفال بالتوحد والسبب في ذلك يعود الى الإدمان اللامعقول على المحتويات المنشورة عبر منصات التواصل الاجتماعي.

- بداية فقدان الآباء السيطرة على أبنائهم لصعوبة مراقبة ما يتابع الأولاد على الميديا الجديدة.

- تأثير صناع المحتوى الغير المشروع أو الغير هادف على عقول الشباب من خلال إتاحة مغريات مادية وأخرى ترفيهية.

- دعم الجمهور للمحتويات التي لا تقدم أي إضافة للمجتمع، مما يعني ارتفاع نسبة المشاهدات والشهرة للمحتويات المزيفة، على عكس ضعف اقبال الجمهور على المحتويات التعليمية والدينية والعلمية والتربوية.

- انخفاض التفاعل الأسري، وبروز علاقات اجتماعية غير صحيحة بنيت على الكذب والمبالغة الغير حقيقية بين المتحدثين في منصات التواصل الاجتماعي.²³

- هدم العمود الفقري للمجتمع من تشييت وتفكيك للأسرة.

- الانفصام في الشخصية بين الحياة الواقعية والحياة الافتراضية.

المطلب الثاني: غياب القيود القانونية الضابطة لصناعة المحتوى

إن المبدأ العام يقضي باستحالة وجود حياة بشرية دون وجود نظام قانوني ينظمها والا طغى قانون الغاب، ولكن بفضل الثورة التكنولوجية وما تتيحه عبر مواقع التواصل الاجتماعي من خدمات ونشاطات وممارسات وما تولد عنها من حياة افتراضية حقق وجود فعلي للحياة في العالم الافتراضي دون خضوعه لنظام قانوني يحكمه، وعليه يمكن التطرف في الفروع الأدناه الى مبررات غياب النظام القانوني المنظم للحياة السوشل ميديا (الفرع الأول) وكذا الآثار الناتجة عن ذلك (الفرع الثاني).

الفرع الأول : مبررات غياب القيود القانونية الضابطة لصناعة المحتوى

يتعذر وضع ضوابط تنظيمية وقيود قانونية صارمة ومتحكمة في عملية انشاء محتوى رقمي على مستوى السوشل ميديا في جميع دول العالم، لعل السبب في ذلك يعود لمجموعة من المبررات التي تمنع على المشرعين تنظيم مسألة طائفة الأشخاص المعنيين بصناعة المحتوى، وكذا تحديد طبيعة المحتوى المراد نشره ومشاركته مع عامة الجمهور، والذي يكون له بطبيعة الحال صدى كبير لمتابعي الفضاء العمومي الافتراضي من اقبال أو نفور، ومن ثم يمكن ذكر هذه المبررات على التوالي:

- منصات التواصل الاجتماعي والميديا الجديدة واقع جديد فرض بصماته على الحياة الاجتماعية الافتراضية، بحيث يستحيل استبعادها والغاء وجودها في مجال التواصل والاتصال على حياة الفرد، على الرغم من غياب النظام القانوني المنظم لها.
- ملكية التطبيقات الذكية والمواقع الالكترونية والمنصات الرقمية تعود للشركات التجارية الضخمة التي تستثمر في المعلومات والمعطيات الشخصية المتاحة على مستوى بنوك المعلومات، لذلك يصعب فرض ضوابط قانونية تتحكم في مراحل صناعة المحتوى، ببساطة لأن سياسة الخصوصية معدة من طرف المسؤول عن الجانب التقني للشركة ألا وهو صاحب الشركة.
- إن الدور الإيجابي لمواقع التواصل الاجتماعي في سهولة استخدامها وسهولة الوصول للمعلومة من أقصى الحدود الى أقصى الحدود في زمن قياسي هي بدورها من تنعكس سلبا على بناء فكر ووعي الملتقى أو الجمهور المتابع، مما يعني حتى لو كانت الدولة مهتمة بمصالح مجتمعها وعمدت الى وضع قيود توضح فيها كيف يتم صناعة محتوى قيم هادف ونافع بصيغة الأمر والالزام، ومخالفة ذلك يعتبر الفاعل مرتكب جريمة خرق شروط صناعة المحتوى، ففي الحقيقة لا يلقى هذا القانون تجاوبا أو فعالية من الناحية الاجتماعية لكون بيئة السوشل ميديا بيئة واسعة لا تحدها حدود جغرافية، ولا تحكمها أنظمة قانونية على مدار دول العالم بأجمعه، فإن منع التأثير الداخلي فلا يوجد ما يمكن التأثير الخارجي..
- تمنح التطبيقات الالكترونية الحرية المطلقة في التعبير والنشر ومشاركة صور وفيديوهات وأفكار ومعلومات ومحتويات ومؤثرات، دون الأخذ بعين الاعتبار سوء استغلال هذه البرامج فيما يفسد القيم الأخلاقية والنوازع الدينية، والمبادئ الاجتماعية، وفي المقابل أي قاعده قانونية من شأنها أن تمس بسياسة عمل الشركات يمكن أن تنشأ منازعة قضائية بين شركات مواقع التواصل الاجتماعي والدولة المتحكمة بطريقة غير مباشرة في تطبيقاتها وأرباحها خصوصا.

- حتى في وجود النظام القانوني يصعب تطبيقا المسؤولية القانونية على المؤثرين الغير شرعيين أو صناع محتوى غير شرعي لإمكانية إخفاء الشخصية الحقيقية، والأكثر من ذلك إمكانية انتحال صفة شخص آخر²⁴.

- لا تملك السلطات المحلية أي سيطرة على مواقع التواصل الاجتماعي.²⁵

- لا يوجد مفهوم واضح يمكن من خلاله تحديد ما هو المحتوى الرقمي الغير مشروع بشكل دقيق، وهذا إحدى الدوافع الرئيسية التي تمنع رسم حدود شرعية المحتويات الرقمية من عدمها، وذلك لنسبية واختلاف المفاهيم من مجتمع لآخر ومن منطقة لأخرى.²⁶

الفرع الثاني: الآثار المترتبة عن غياب القيود القانونية الضابطة لصناعة المحتوى

تنوعت وتعددت الأضرار المترتبة عن سوء استغلال صفحات ومواقع التواصل الاجتماعي، قصد تحقيق مصالح شخصية على حساب الصالح العام، حيث توسعت وانتشرت بطريقة تفوق الخيال، وتجلت هذه العواقب التي تمس المجتمع عموما والجمهور المتلقي خصوصا من عدة جوانب فيما يلي:

- أصبحت منصات التواصل الاجتماعي بمثابة دولة داخل دولة، وذلك نظرا لنجاعة قدراتها على التنظيم الذاتي من دون وجود إطار قانوني يحكم عملها ويحدد التزاماتها وواجباتها.²⁷

- الحرية المطلقة لصناعة المحتوى تولدت عنها الحرية الشخصية في نشر ومشاركة ما يراه المؤثر أو صانع المحتوى صحيح حتى ولو كان يخالف النظام العام والآداب العامة.

- انتشار الصراعات القائمة بين مشاهير منصات التواصل الاجتماعي أو المؤثرين بدعاية الشهرة، وما يترتب عنها من جرائم السب والقذف والتشهير ونشر الكراهية وانتحال الصفة والتنمر، وانتهاك الخصوصية والاعتداء على السمعة الرقمية.

- شعور المؤثرين وصانعي المحتوى بعدم المعاقبة وتحمل المسؤولية القانونية أصبح دافع مبرر للقيام ببعض النشاطات التي تتعارض والانسان العاقل البالغ.

- ارتفاع حصة الجرائم الواقعة في مواقع التواصل الاجتماعي.

خاتمة:

يعتبر موضوع الميديا الجديد أو كما هو شائع عنها بالسوشل ميديا من الموضوعات الحديثة التي تثير إشكالات عديدة ومتعددة بالغة الأهمية، وذلك نظرا لاتصالها الوثيق بالحياة الاجتماعية في الفضاء الافتراضي، ولما لها من جوانب إيجابية وأخرى سلبية، ومن خلال هذه الدراسة الموجزة توصلنا في ختامها الى مجموعة من النتائج والتوصيات أهمها:

أولا - النتائج:

- أن الثورة التكنولوجية حققت قفزة نوعية في تغير المفاهيم والأبعاد ولاسيما النظام العام، حيث لم يعد يقتصر مفهوم النظام العام وأغراضه على المفاهيم الكلاسيكية السائدة سابقا، بل تولدت عنها مفاهيم وأغراض مستجدة تتلاءم وطبيعة الحياة الافتراضية.
- أصبح النظام العام الافتراضي المعلوماتي أحد أهم الركائز الأساسية لأمن المجتمع واستقراره في الفضاء الافتراضي والواقعي معا.
- أن مفهوم النظام العام الافتراضي يطرح إشكالية ضبطه ضمن حدود وقيود قانونية، لكونه عابر الحدود.
- أن منصات التواصل الاجتماعي ظاهرة نعمة وباطنه نقمة ومن شأنه التأثير على الأمن العام السيبراني والأداب العامة الافتراضية والذوق العام.
- أن الدول الغربية حققت مخطط نجاح في إفساد ثقافة المجتمع العربي الإسلامي وأثرت بطريقة ذكية على الذوق العام وتفكك نسيج الحياة الاجتماعية، مما يترتب عنه انحراف فكر الشباب.
- عدم وجود نظام قانوني يخضع له صانعي المحتوى بما يضمن حقوقهم ويفرض عليهم التزامات، يشكل إحدى الرهانات والتحديات الحديثة التي تمس الفرد والمجتمع على حد سواء.

ثانيا - الاقتراحات:

- بما أن شبكة الأنترنت لا تعرف حدود، لابد من تظافر الجهود في سبيل وضع ترسانة من النصوص القانونية المنظمة والضابطة لاستغلال منصات التواصل الاجتماعي بما يخدم المجتمع.
- الاعلان عن المتابعات القضائية المتعلقة بصانعي المحتوى خصوصا المحتالين منهم، قصد تفتين الجمهور المتابع عن أخلاق ومبادئ الشخصية المؤثرة.
- تنظيم ندوات وايام دراسية توعوية للشباب والمراهقين عن استغلال منصات التواصل الاجتماعي والمحتوى الشائع بداخلها بما ينفع المتابع، وليس للتقليل من شخصيه أو ثقافته.
- يتعين انشاء جهات متخصصة كضيلة بمتابعة أخبار مشاهير السوشل ميديا وما يقدمه للجمهور، وإن تطلب الأمر حجب المواقع أو التطبيقات التي تراها حكومة الدولة بؤره انتشار الفساد.

الهوامش:

¹ - عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، نظرية الالتزام بوجه جديد، مصادر الالتزام، مجلد 01، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2000، ص ص 399-400.

- ² - عليان عدو، فكرة النظام العام وحرية التعاقد في ضوء القانون الجزائري والفقهاء الإسلاميين، أطروحة الدكتوراه في القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بلقايد أبو بكر، تلمسان، الجزائر، السنة 2015-2016، ص 41.
- ³ - لقد صدر هذا القرار القضائي عن الغرفة الإدارية لمجلس قضاء الجزائر، بتاريخ 17 يناير 1982 وأشار إليه في عدو عليان، ص 31.
- ⁴ - المادة 97: "إذا التزم المتعاقد بسبب غير مشروع أو بسبب مخالف للنظام العام أو الآداب العامة كان العقد باطلا". أما المادة 93 فجاء فيها: "إذا كان محل الالتزام مستحيلا في ذاته أو مخالفا للنظام العام والآداب العامة كان باطلا بطلانا مطلقا".
- الأمر رقم 58-75، المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المتضمن القانون المدني، الجريدة الرسمية، العدد 78، 1975، المعدل والمتمم بالقانون رقم 05-10، المؤرخ في 20 يونيو 2005، المؤرخ في 13 ماي 2007.
- ⁵ - علاء عبد القادر، إشكالية تحديد مفهوم النظام العام، مجلة المعيار، المجلد العاشر، العدد 4، ديسمبر 2019، ص 06.
- ⁶ - قردان لخضر، منصات التواصل الاجتماعي بين تحدي الخصوصية ومطالب الحماية القانونية، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 07، العدد 01، 2021، ص 219.
- ⁷ - ماجدو خلف الله العبيد، مواقع التواصل الاجتماعي وتأثيرها على العلاقات الاجتماعية، منصة المنهل الإلكترونية، ص 05، متوفرة على الموقع: <https://platform.almanhal.com/Reader/Article/112055> تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/04/14 على الساعة 19:55.
- ⁸ - عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، الجسور للنشر والتوزيع، طبعة منقحة ومزيدة وفقا لأحدث التشريعات والقرارات القضائية، 2017، ص
- ⁹ - خالد خليل الظاهر، القانون الإداري (دراسة مقارنة)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الكتاب الثاني، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2007، ص 76.
- ¹⁰ - لطرش حمو، سلطات الضبط الإداري الولائية في الجزائر، رسالة ماجستير في الإدارة والمالية العامة، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، 2002، ص 87.
- ¹¹ - هاني الطهراوي، القانون الإداري: ماهية القانون الإداري، التنظيم الإداري، النشاط الإداري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 240.
- ¹² - المرسوم التنفيذي رقم 93-184، المؤرخ في 23/07/1993، المنظم لإثارة الضجيج، الجريدة الرسمية، العدد 50، المؤرخة في 28/07/1993.
- ¹³ - فيلال علي، التزامات النظرية العامة للعقد، موقف للنشر والتوزيع، الطبعة سنة 2001، ص 270.
- ¹⁴ - عبد القادر يزيد، مدى مساهمة أدوات التهيئة والتعمير في حماية النظام العام الجمالي في الجزائر، مجلة تشريعات التعمير والبناء، العدد الخامس، مارس 2018، ص 69.
- ¹⁵ - نتيجة جيماي، الجريمة الإلكترونية وأثرها على الأمن الاجتماعي، مجلة دفاقر المخبر، المجلد 16، العدد 02، 2021، ص 132.
- ¹⁶ - بارو سميرة، الأمن السيبراني cyber security في الجزائر: السياسات والمؤسسات، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد الرابع، جويلية 2017، ص 255.

- 17 - المرجع نفسه، ص 257.
- 18 - المرجع نفسه، ص 258.
- 19 - أحمد التايب، الآداب العامة في ظل السوشل ميديا، مقالة منشورة على موقع اليوم السابع، بتاريخ 18 يناير 2022 على الساعة 12:06 موجوداً لرباط التالي: <https://www.youm7.com/story/2022/1/18> تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/04/15 على الساعة 00:57.
- 20 - هيا بجيجو، "زمن السوشل ميديا"، يمنح الشهرة لمن لا يستحق، مقال منشور في موقع الامارات اليوم بتاريخ 17 يونيو 2021، موجود على الرابط التالي: <https://www.emaratalyoum.com/life/four-sides/2021-06-17-1.1503040> تم الاطلاع عليها بتاريخ 2024/04/15 على الساعة 15:55.
- 21 - المرجع نفسه.
- 22 - وسيم شفيق الحجار، النظام القانوني لوسائل التواصل الاجتماعي، (واتس آب، فيس بوك، تويتر)، دراسة قانونية مقارنة حول الخصوصية والحرية الشخصية والمسؤولية والاختصاص، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، مجلس وزراء العدل العرب، جامعة الدول العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2017، ص 31.
- 23 - دون اسم، أثر وسائل التواصل الاجتماعي على سلوكيات وقيم الشباب من منظور التربية الإسلامية، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد 129، الجزء الثالث، يوليو 2012، ص 338. نقلا عن: الغامدي ماجد بن جعفر، الاعلام والقيم، مؤسسة خلوق، الرياض، 2009، ص 143.
- 24 - محمود محمد أبو فروة، منصات التواصل الاجتماعي ومسؤوليتها القانونية عن المحتوى الغير مشروع، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنة العاشرة، العدد 03، العدد التسلسلي 39، يونيو 2022، ص 162.
- 25 - المرجع نفسه، ص 163.
- 26 - محمد محمود أبو فروة، المرجع السابق، ص 173.
- 27 - المرجع نفسه، ص 161.

